رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٣ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان ما بين التحديات الاقليمية والدولية

South Sudan's foreign policy: between regional and international challenges

م.م. حسناء رياض عباس

Assist Lecture. Hasnaa Riad Abbas

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

hasnaa.riadh1991@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

بعد عقود طويلة من الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في السودان، أُبرمت اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا (٢٠٠٥)، والتي مهدت الطريق أمام استفتاء شعبي في جنوب السودان عام ٢٠١١، أفضى إلى إعلان استقلال الدولة الجديدة، إلا أن ولادة دولة جنوب السودان لم تكن نهاية الأزمات، بل بداية لسلسلة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أثرت بشكل مباشر على علاقاتها الخارجية.
الكلمات المفتاحية :"السياسة الخارجية"،" جنوب السودان"،" التحديات الاقليمية"،" التحديات الدولية"

Abstract

After decades of civil war between North and South Sudan, the Comprehensive Peace Agreement was signed in Naivasha (2005), which paved the way for a popular referendum in South Sudan in 2011, leading to the declaration of independence of the new state. However, the birth of the state of South Sudan was not the end of the crises, but rather the beginning of a series of political, economic, social and security challenges that directly affected its foreign relations.

Keywords: "Foreign Policy", "South Sudan", "Regional Challenges", "International Challenges"

المقدمة

تعد السياسة الخارجية أداة مركزية في تحقيق أهداف الدولة في محيطها الخارجي، وتعكس مدى قدرتها على التفاعل مع القوى الدولية والإقليمية بما يخدم مصالحها الوطنية. وبالنسبة لدولة جنوب السودان، الدولة الأحدث في القارة الإفريقية، فقد جاء استقلالها في عام ٢٠١١ ليضعها أمام مسؤوليات وتحديات جمة، في مقدمتها صياغة سياسة خارجية متوازنة وفعالة في ظل بيئة داخلية هشّة، ومحيط إقليمي ودولي بالغ التعقيد، فهي تسعى إلى أن تكون دولة ذات تأثير في القارة الإفريقية، وتؤسس علاقاتها مع كل دول العالم على المصالح المشتركة، في ظل الاعتقاد بأنه لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم. ولفهم أهم توجهات السياسية الخارجية لدولة جنوب السودان، ينبغي الإشارة إلى أن تلك التوجهات سوف تكون مرآة تعكس هشاشة الوضع الاقتصادي الداخلي، والانغلاق الجغرافي للدولة، وطبيعة النظام السياسي اضطرابا واستقرارا، وحجم ومستوى المصالح والمنافع المتبادلة بين الدول، فضلا عن الضغوط التي قد تمارسها القوى الدولية الكبرى على الدولة الناشئة.

اهمية البحث : تكمن أن اهمية الدراسة في أن ولادة دولة جنوب السودان كدولة حديثة في القارة الافريقية بعد عقود من الحروب الاهلية المدمرة ، تسعى الى بناء علاقات خارجية متوازنة مع دول العالم، إلا أن هشاشة الوضع الداخلي والصراع السياسي على السلطة جعلها دولة غير مستقرة تعتمد بشكل كبير على المساعدات

الخارجية والتوسط الاقليمي والدولي في حل نزاعاتها الداخلية والخارجية ،وهذا بدوره أثر على صياغة سياسة خارجية فاعلة

اشكالية البحث :تنطلق الدراسة من اشكالية تقوم على سؤال محوري: كيف تؤثر التحديات الاقليمية والدولية على تشكيل وصياغة توجهات السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان ؟

فرضية الدراسة : أن الهشاشة الداخلية لدولة جنوب السودان تجعل سياستها الخارجية رد فعل للضغوط الإقليمية والدولية اكثر من كونها سياسة استباقية .

منهجية البحث :اعتمد البحث على منهجية مركبة تكونت من مداخل اساسية مثل المدخل الوصفي التحليلي كمسار للدراسة ، اذ قدم هذا المدخل امكانية توصيف السياسة الجنوبية ومن ثم تحليل معطياتها، توزعت هيكلية البحث على مبحثين ناقش المحور الاول موضوع محددات السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان ، عالج المبحث الثاني بشكل مباشر موضوع التحديات الاقليمية والدولية التي تؤثر على السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان

المبحث الاول : محددات السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان

يقصد بها مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل او بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة ،كما وتعني دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع امام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية(١)

المطلب الاول – المحددات الداخلية

المحددات الداخلية فهي العوامل التي تقع داخل اطار الدولة والمرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ،التي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد اهدافها وتوجهات سياستها الخارجية تجاه أي وحدة من الوحدات الدولية (٢)

اولا-ضعف المؤسسات والصراع على السلطة. تعاني دولة جنوب السودان من ضعف المؤسسات واحتكار السلطة، فقد اخفق النظام السياسي في جنوب السودان بتحقيق توافق سياسي داخلي وبناء مؤسسات سياسية قوية قادرة على ادارة التعدد الاثني وضمان الاستقرار السياسي عام ٢٠١١ ،فضلا عن أن الدستور لا يتضمن مواد واضحة تنظم التوازن بين السلطات الثلاثة وتحد من احتكار السلطة ، وهو ما يسهل سوء استخدام السلطة التنفيذية ، وظهر ذلك بشكل واضح في سياسة الرئيس(سلفاكيرماريديت) الذي كان يتمتع بسلطات واسعة على السلطة التشريعية وسلطة الولايات ، مما أدى الى بروز العديد من الصراعات الداخلية على السلطة والتي تفاقمت عبر التوظيف السياسي للجماعات القبلية ،إذ سيطرت الحركة الشعبية وحزبها الحاكم على المسرح السياسي دون اتاحة الفرصة للتعددية السياسية ، وتعد الحركة الشعبية لتحرير السودان

القوة السياسية المهيمنة في جنوب السودان ، التي تتمتع باحتكار شبه كامل للسلطة في الحكومة ، كما تعد الحزب الاكثر شمولا ككيان سياسي ومعترف به ومدعوم من قبل القوى الخارجية ، ويهيمن على مؤسسات حكومية ، سعى من خلاله (سلفاكيرمارديت) للانفراد بإدارة الحركة الشعبية ، فلم يهتم بإصلاحها من الداخل ، وإنما سعى الى تقريب العناصر الموالية له داخل المكتب السياسي للحركة ، لاسيما ابناء قبيلة الدينكا ، على حساب العناصر التي تنتمي الى فروع الدينكا الاخرى والجماعات الاثنية المنافسة لاسيما النوير والشلك ، وترك ذلك تأثيراً بالغا على التماسك التنظيمي للحركة الشعبية ، واحدث أزمة سياسية فيها ، لاسيما بين عناصر قبائل الدينكا والنوير، وفي اطار ذلك حدث الصراع المسلح ما بين الرئيس (سلفاكيرمارديت) ونائبه (رياك مشار) ، والذي تطور في ما بعد الى الحرب الاهلية (٣)، فأن غياب المؤسسات الراسخة يضعف من قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية متماسكة ، فضلا عن أن الحرب الاهلية المستمرة في جنوب السودان جعلت السياسة الخارجية اداة للحصول على دعم خارجي عسكري او سياسي بدلا من أن تكون تعبيرا عن رؤية وطنية شاملة(٤)

ثانيا-الاعتماد الاقتصادي على النفط :

يعتمد اقتصاد دولة جنوب السودان بنسبة (٩٨%) على النفط كمصدر رئيسي للدخل والتمويل الوطني، مما جعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وتأثيراتها المباشرة على السياسات الخارجية للدولة. ونظراً لان دولة جنوب السودان تفتقر للبنى التحتية لتصدير النفط ، وذلك لعدم وجود منافذ بحرية ، فإن ذلك جعلها تعتمد على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية (السودان، كينيا)،ودول الجوار الجغرافي الاخرى للتصدير واستيراد الاحتياجات ،مما جعلها رهينة الاجندات الامنية والسياسية لهذه الدول ، أن هذا الاعتماد يخلق حالة من الارتباط الوثيق مع الأسواق العالمية، ولاسيما مع الدول المستوردة للمحروقات، ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام التغيرات في الأسعار والأسواق الخارجية. مع تراجع أسعار النفط عالمياً أو حدوث أي اضطرابات في الإنتاج، كما تتأثر القدرة على تمويل البرامج الحكومية والاستثمارات التنموية، مما يدفع دولة جنوب السودان إلى البحث عن مصادر دخل جديدة أو السعي لتوقيع اتفاقيات اقتصادية تحقق له استقراراً نسبيا (٥) .، إلا أن محدودية الموارد وتعطيل البنى التحتية تعيق ذلك. فضلاً عن أن الاعتماد المفرط على النفط يعزز من خصوصية السياسات الاقتصادية الخارجية، إذ تظل مصالح النفط في مقدمة الأجندة الدولية والتواصل مع الشركاء الاقتصاديين، الأمر الذي يقلل من مرونة الدولة في حسم مواقفها السيادية الخارجية عندما تتعارض المصالح الاقتصادية مع القضايا السياسية والأمنية. كما أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى حالات من عدم الاستقرار المالي، والتي قد تفضي إلى سياسات تقشفية وتفاقم الأزمات الداخلية، مما ينعكس سلباً على صورة الدولة دولياً ويؤثر على علاقاتها بالدول ذات العلاقات الاقتصادية معها. وفي ظل غياب تنويع حقيقي للمصادر الاقتصادية، تظل السياسة الخارجية لجنوب السودان رهينة للظروف الاقتصادية المرتبطة بالنفط، مما يقيّد من حريتها في التصرف والمبادرة إقليمياً ودولياً، ويزيد من اعتمادها على الدعم الخارجي لتحقيق استقرار سياسي واقتصادي مستدام (٦) .

ثالثا –غياب الهوية الوطنية الموحدة: تعد دولة جنوب السودان من البلدان الاثنية التي تسكنها مجتمعات قبلية واثنية متعددة ومتنوعة ، وهي اكثر من (٦٠) مجموعة عرقية واثنية ، تعود في اصولها الى ثلاث مجموعات رئيسة ،اكبرها المجموعة النيلية التي تمثل (٦٥%) من مجموع السكان ،والتي تضم القبائل ذات النفوذ السياسي الاكبر ،وتمثل قبائل الدينكا بنسبة(٤٠%) من المجموعة النيلية ، وتأتي قبيلة النوير في المرتبة الثانية بنسبة(٢٠%)، بينما تحتل قبائل الشلك المرتبة الثالثة بنسبة (٥%)[٧] ، وعلى الرغم من وجود هذا العدد الكبير من القبائل الاثنية في دولة جنوب السودان ، إلا أن المنافسات العرقية الرئيسية تقتصر على قبيلة الدينكا والنوير فهما من اكبر القبائل سيطرة على جنوب السودان ، لاسيما بعد تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وتقاسم هاتان القبيلتان المناصب الرئيسية فيها ،إلا أن توجه كل منهما كان مختلفا عن الاخر ، فالتنافس العرقي بينهما على السلطة والموارد ادى الى اندلاع الحرب الاهلية(٢٠١٣–٢٠١٨) ، لكن الاشكال ليس في الانتماء القبلي بحد ذاته لأن كل المجتمعات البشرية قامت على اساس المجموعات القبلية او العرقية ، لكن الاشكال في تسيس الانتماء القبلي للأشخاص، إذ أن حكومة جنوب السودان اهتمت بإثارة المشكلات الأثنية بدلا من تعزيز الهوية الوطنية الموحدة في مقابل الولاءات الاثنية المتعددة ، مما أدى الى تعميق حالة الانقسام في المجتمع ، واصبحت البيئة مهيأة للانفجار في أي وقت ، أن ضعف التوافق الداخلي وصعوبة بناء هوية وطنية موحدة انعكس بدوره على السياسة الخارجية ، ولاسيما في حالة اتخاذ قرار خارجي موحد يخدم المصلحة الوطنية [٨] .

رابعا –عسكرة المجتمع : تعاني دولة جنوب السودان مثل غيرها من الدول الافريقية من مشكلة تدخل العسكر في الحياة المدنية بلا قيود، فقد ساعدهم ذلك على النظر الى انفسهم كمؤسسة خاضت الحرب ضد حكومة الخرطوم ، وبقيت تمارس مهامها بنفس الطريقة حتى بعد انتهاء الحرب وانفصال جنوب السودان ،إذ لم يستطع الحزب الحاكم الانتقال من حركة مسلحة إلى حزب سياسي يقود عملية تحقيق تطلعات وتوقعات مجتمع جنوب السودان بعد التوصل إلى السلام، في حين تحول مشروعه إلى صراع مستميت حول السلطة بين مجموعاته المختلفة ، كما لم يتم تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان الى جيش قومي موحد يدين بالولاء الى الدولة ، فقد ظل كما كان ايام الحرب ضد الخرطوم مجموعات قبلية ولاؤها للقادة المحليين، وإنّ الواقع في جنوب السودان هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس لقوة تنظيمها الداخلي ولا لمقدرتها على تعبئة الجماهير، وإنما للوضعية الخاصة التي حصلت عليها في اتفاقية السلام الشامل مدعومة بتكتيكاتها في تضييق مساحة حرية التنظيم التي نفذتها بلا هوادة خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها ، فعلى الرغم من أن الصراع في جنوب السودان بدأ كأزمة سياسية ولكن بسبب تحوله الى حرب بين المجتمعات ، إلا أن ذلك لم يكن بسبب الانقسام العرقي بين المجتمعات الاثنية في جنوب السودان ، إنما الجيش لم يكن جيش مهني ومؤسس ، بل مجموعة من الحركات المسلحة تم تنظيم كل منها على اساس الولاء الشخصي لقائدها [٩]،أن الخلفية العسكرية لمعظم القيادات السياسية من الحركة الشعبية لتحرير السودان جعلت السياسة الخارجية تميل احياناً الى الطابع الأمني والعسكري اكثر من الطابع السياسي.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية :أن سياسة اي دولة تتأثر وتتحدد في اطار مجموعة من المحددات والعوامل الخارجية التي تفرضها البيئة الاقليمية والدولية ، ومن شأن هذه المحددات أن تضع مسارات واتجاهات الدولة في سياستها الخارجية ومواقفها الدولية تجاه القضايا الفاعلة [١٠].

ولا- المحددات الاقليمية : ويقصد بها تأثير البيئة الاقليمية في توجهات القرار السياسي الخارجي والتي تؤثر على صنع القرار السياسي للدولة، اذ تتمثل في المحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتفرض هذه البيئة ضغوط ومؤثرات، وقيود على بعض امكانات التصرف أو قد تهيئ امكانيات معينة تدعم تلك القراراتَ [١١]

١- **االموقع الجيوسياسي:** تقع دولة جنوب السودان في قلب القارة الافريقية ،فأن هذا الموقع جعلها موضع اهتمام القوى الاقليمية والدولية، لوقوعها على اعالي منابع نهر النيل ولقربها من دول القرن الافريقي ، فضلاً عن توفر الموارد الطبيعية ولاسيما النفط والغاز ، كما تعد دولة جنوب السودان من الدول الحبيسة التي ليس لها منافذ بحرية، نظراً لإحاطتها بست دول هي (أثيوبيا، كينيا ، أوغندا، الكونغو الديمقراطية ، أفريقيا الوسطى ، السودان)، إذ يشكل الموقع الحبيس عبئاً كبيراً عليها، إذ يحرمها من فرصة الاتصال المباشر مع أي دولة أو وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لحدودها مما يجعل اعتمادها على الدول الإقليمية المجاورة في التجارة والأمن [١٢]

٢- **البيئة الاقليمية** : تؤثر البيئة الإقليمية بشكل جذري على تحديد السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان، إذ تشكل الجغرافيا والعوامل الجيوسياسية إطاراً أساسياً يحدد مسارات العلاقات مع الدول المجاورة، يحد جنوب السودان من الشمال الشرقي **السودان**، الذي يشكل ثلاثة عناصر أساسية تؤثر في السياسات المتبادلة: أولا، النزاعات التاريخية التي أدت إلى انفصال الجنوب، وثانيا، التداخل في الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، الذي يعد من المصادر الحيوية لكل من الدولتين، وثالثاً، القضايا الحدودية التي تثير توترات مستمرة وتطلب حلاً دبلوماسياً مستداماً[١٣] ، .،أما من جهة الغرب **كينيا** التي ترتبط مع جنوب السودان بروابط سياسية واقتصادية واجتماعية ، فضلا عن دعمها للسلام والاستقرار في المنطقة، لاسيما عبر الوساطات ودوائر التعاون المتعددة. ويتداخل الحال مع أوغندا التي تتمتع بعلاقات تاريخية طويلة مع جنوب السودان، وتعمل على ضمان حد أدنى من الاستقرار الإقليمي، وتتبادل مع الجنوب المصالح الاقتصادية والأمنية، لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الجماعات المسلحة ووقف تهريب السلاح عبر الحدود. اما من جهة الجنوب والجنوب الغربي، تتصل الدولة مع **إثيوبيا**، التي تُعد لاعباً استراتيجياً لعدد من الأسباب، أبرزها أهدافها التنموية والتعاون في مجال الطاقة والتعدين، ولكن التحديات الأمنية والحدودية قد تعرقل استقرار بعض المناطق الحدودية. فأن وجود علاقات مع دول الجوار يفرض على دولة جنوب السودان أن توازن بين الحفاظ على مصالحها الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي، في ظل الأزمات المستمرة التي تؤثر على استقرار المنطقة، إذ يؤدي التقارب والتباعد مع هذه الدول دوراً حاسماً في رسم السياسات الخارجية، بما يضمن تأمين مصالحها الاستراتيجية وتحقيق السلام والتنمية المستدامة[١٤].

-٣- **المنظمات الاقليمية** :تؤدي المنظمات الإقليمية دورًا حيويًا في تشكيل السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان، إذ توفر منصة للتعاون الإقليمي وتعزيز الاستقرار والتنمية. وتعد هذه المنظمات أدوات فعالة لتعزيز

التعاون الاقتصادي والأمني، فضلا عن توفير إطار للعمل المشترك على معالجة القضايا التي تتسم بالتعقيد، مثل النزاعات الإقليمية والأمن الحدودي. من أبرز المنظمات التي تؤثر على دولة جنوب السودان منظمة الاتحاد الأفريقي، التي تضطلع بمسؤولية تعزيز السلام والاستقرار بين الدول الأعضاء، وتقديم الدعم في عمليات حفظ السلام، فضلا عن دعم جهود التسوية السياسية للأزمات الداخلية[١٥] ، كما تؤدي الهيئة الحكومية للتنمية (الايغاد) دورًا محوريًا في دعم جهود حل النزاعات لاسيما في مناطق النزاع والنزاعات الحدودية، إذ تسعى إلى تعزيز التفاوض والحوار بين الأطراف المعنية. كما أن التفاعلات مع هذه المنظمات تُمكّن جنوب السودان من الالتفاف حول المبادرات الإقليمية، وتقديم نفسها كلاعب مهم ضمن شبكة التعاون الإفريقية والإقليمية، مما ينعكس بشكل مباشر على خياراتها السياسية والدبلوماسية، وفهما لأهمية العمل الجماعي لضمان مصالحها العليا وتثبيت أواصر الاستقرار في المنطقة بالتالي، يمثل تفعيل دور المنظمات الإقليمية ركيزة أساسية في سياسة جنوب السودان الخارجية، تسعى من خلالها إلى تعزيز مكانتها الإقليمية، ودعم مساعيها التنموية والسياسية بما يخدم سيادتها الوطنية واستقرارها المستدام[١٦] .

ثانيا – المحددات الدولية : يكمن الهدف من السياسة الخارجية في إقامة العلاقات الخارجية ، للاستفادة القصوى من عناصر قوتها والحد من الاثار السلبية لعناصر ضعفها ، لتكون المحصلة النهائية ضمان أمن الدولة واستمرارها واستقرارها.

١–**المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى:** تتسم سياسة جنوب السودان تجاه القوى الكبرى بأنماط من التوازن الدقيق والتفاعلات المستمرة التي تهدف إلى حماية مصالح الدولة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، إذ تعتمد الدولة على بناء علاقات متعددة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد الأوروبي، ساعية إلى تحقيق فوائد استراتيجية واقتصادية من خلال التعاون العسكري، الاقتصادي، والدبلوماسي[١٧] .

– **الولايات المتحدة الامريكية :** تؤدي الولايات المتحدة دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان، إذ تعد من أبرز الجهات المؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي. وتتبنى واشنطن استراتيجية تعتمد على دعم السلام والاستقرار في البلاد، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والمالية، فضلا عن دعم جهود بناء المؤسسات وتعزيز التوطين السياسي. وتركز السياسة الأمريكية على تشجيع التوافق الوطني وتقوية المؤسسات الحكومية، مع الحرص على استقرار الأوضاع الأمنية وتعزيز حقوق الإنسان[١٨] ، من ناحية الأبعاد الأمنية، توفر الولايات المتحدة استشارات وتدريبات للجيش الجنوبي لتمكينه من مواجهة التحديات الأمنية المتعددة، لاسيما في ظل الصراعات الداخلية والحركات المسلحة التي تؤثر على استقرار البلاد. كما تسعى واشنطن إلى الحفاظ على علاقات متميزة مع القوى الإقليمية والدول المتحالفة، بهدف ضمان مصالحها في المنطقة، ومنع تصاعد النزاعات أو التدخلات الأجنبية التي قد تؤثر على المشاريع الثنائية والإقليمية. يصاحب ذلك جهود دبلوماسية تقوم على الحوار والنقاش المستمر مع الحكومة الجنوب سودانية، فضلا عن دعم جهود الوساطة الدولية لحل النزاعات العرقية والجغرافية، تعكس مواقف واشنطن حالياً اهتماماً كبيراً بتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، مع توجيه الدعم لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة[١٩] .

– **الصين :** تعد من أهم الشركاء لدولة جنوب السودان على مستوى العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، تتسم العلاقات بين البلدين بالتداخل الاقتصادي والتنموي، إذ تقدم الصين دعماً كبيراً لمشاريع البنية التحتية والتنمية، بما يعزز من قدرات جنوب السودان الاقتصادية ويخلق فرصاً استثمارية متعددة، وتعمل الصين على توسيع نفوذها في جنوب السودان عبر تقديم المساعدات والمشاريع التنموية، إلى جانب استثمارات واسعة في مجالات التعدين والزراعة والبنى التحتية، مما يسهم في دعم استقرار البلاد وتحقيق التنمية المستدامة. وتظهر سياسة الصين تجاه جنوب السودان توجهات واضحة نحو الشراكة الاقتصادية طويلة الأمد، مع التركيز على إقامة علاقات مبنية على المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية. من خلال التفاهمات والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات النفط والطاقة، إذ تعد المنطقة من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية التي تستهدفها الصين لتعزيز أمن إمداداتها من الطاقة[٢٠].

– **الاتحاد الاوروبي :**يُعد الاتحاد الأوروبي من الشركاء المهمين لدولة جنوب السودان في سياستها الخارجية، إذ يؤدي دورًا فاعلًا في تقديم الدعم التنموي والإنساني، فضلا عن تفعيل آليات المساعدات الاقتصادية والتنموية. وتسعى جنوب السودان إلى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال التعاون في مجالات متعددة مثل تحسين ظروف الأمن والاستقرار، وتعزيز قدراتها الاقتصادية، ودعم برامج بناء المؤسسات. وعلى الرغم من التحديات والصراعات الداخلية التي تواجهها البلاد، يسعى الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات المباشرة والدعم الفني للحكومة جنوب السودان ،بهدف تسهيل عملية بناء السلام وتعزيز الديمقراطية. كما يتمثل الدور الأوروبي في تشجيع التعاون من خلال دفع المشاريع التنموية التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية، وتحسين الرعاية الصحية، وتعزيز قطاع التعليم، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي يعد أساسًا لتوطيد العلاقات الثنائية[٢١].

٢–دور الامم المتحدة في عملية بناء السلام : تؤدي الأمم المتحدة دورًا حيويًا في دعم استقرار جنوب السودان وتعزيز قدراته على مواجهة التحديات التي تؤثر على سياسته الخارجية. فمن خلال عمليات السلام والوساطة، تسعى الأمم المتحدة إلى إنهاء النزاعات الداخلية والتخفيف من التوترات مع الدول المجاورة، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية الضرورية لإنشاء بنية تحتية قوية تدعم الدولة الناشئة. كما تؤدي بعثة الامم (UNMISS) إلى مراقبة حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الوطنية، بما ينعكس إيجابًا على رسم السياسات الخارجية بشكل يتوافق مع المبادئ الدولية واحترام السيادة، كما توفر المنظمة منصة لتعزيز الحوار بين مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية، وتعمل على تنسيق المبادرات الدولية التي تهدف إلى استقرار المنطقة. ويتجلى دور الأمم المتحدة أيضًا في تفعيل برامج الدعم الفني والسياسي، لتطوير قدرات الحكومات في إدارة العلاقات الخارجية والتفاعل مع المجتمع الدولي بشكل فعال. فضلا عن ذلك تساهم جهود المنظمة في الحد من التدخلات الخارجية التي قد تؤثر سلبًا على سياسات جنوب السودان، من خلال تعزيز التعاون الدولي واحترام السيادة الوطنية. بشكل عام، فإن التفاعل مع الأمم المتحدة يمثل عنصرًا أساسيًا في صياغة

سياسة خارجية متوازنة، تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية، مع مراعاة مصالح الجنوب وضمان مصالح المجتمع الدولي في آن واحد[٢٢].

المبحث الثاني : التحديات الاقليمية والدولية التي تؤثر على السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان

المطلب الاول التحديات الاقليمية : تواجه السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان مجموعة من التحديات الإقليمية المعقدة، التي تؤثر على قدرتها في تحقيق الاستقرار الداخلي، وتعزيز علاقاتها مع دول الجوار، والمساهمة في النظام الإقليمي الإفريقي. تتنوع هذه التحديات ما بين النزاعات الحدودية، التدخلات الإقليمية، التنافس على الموارد الطبيعية، وضعف البنية الدبلوماسية، إلى جانب التأثيرات المتبادلة للنزاعات الداخلية في المنطقة.

اولا– العلاقات مع السودان : تواجه جمهورية جنوب السودان تحديات كبيرة فيما يخص علاقاتها مع الدول المجاورة نتيجة للتداخلات التاريخية والسياسية والإقليمية التي تؤثر على استقرار المنطقة. ويعد السودان الجار الأكبر والأكثر تأثيرًا على السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان، تمتلك دولة جنوب السودان علاقات تاريخية ومعقدة مع السودان، ، إذ تتداخل فيها قضايا الحدود، والمصالح الاقتصادية، والأمن، والاستقرار السياسي.. وبعد استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١، أصبحت العلاقة مع السودان أحد أهم المحاور في سياستها الخارجية، إذ يسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون وتذليل العقبات التي تعرقل الاستقرار الإقليمي[٢٣] ، فقد اخذت هذه العلاقة بشكل كبير بقضايا الحدود والنقط، فتُعد **الحدود المشتركة** مع السودان من أبرز التحديات التي تؤثر على العلاقات ما بين الدولتين ، إذ تزداد التوترات والنزاعات الحدودية نتيجة الخلاف على مناطق معينة، لاسيما حول منطقة (أبيي) ، التي تعد مصدرًا حساسًا للصراع بين الطرفين ، وذلك بسبب اهميتها الاقتصادية للبلدين لأنها منطقة غنية بالمياه الجوفية والحقول النفطية ، إذ يقدر احتياطي نفط ابيي بـ(٨٠) مليار برميل والمكتشف حوالي (٣٠%)، والنفط هو احد اسباب الصراع بين الدولتين، و تهدد هذه النزاعات الاستقرار الإقليمي، وتعيق التعاون الثنائي، مما يعمق من حالة الانقسام ويؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والسياسية[٢٤] ، فضلا عن ذلك، يظل الشطر الجنوبي من السودان مصدرًا للتهديدات الأمنية عبر الحدود، بما في ذلك تسلل المجموعات المسلحة، والعوامل ذات الصلة بالجريمة العابرة للحدود، والتي تؤدي إلى تصعيد الوضع الأمني المتوتر[٢٥] ، كما أن العلاقات مع السودان تتأثر بمحورية المصالح الاقتصادية، لاسيما تصدير النفط عبر أنابيب السودان ، مما يجعل التعاون أو التصعيد مسألة حاسمة لسياسة جنوب السودان الخارجية. ومن جهة أخرى، تُعد تحدياً آخر هو استمرار التوترات السياسية بين الطرفين، والذي ينعكس على الاستقرار الداخلي ويؤثر على الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية في جنوب السودان[٢٦] ، وبشكل عام، تُشكّل العلاقات مع السودان أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استقرار جنوب السودان ونجاح سياسته الخارجية في المنطقة، ويتطلب ذلك استراتيجيات حكيمة ومتكاملة للتعامل مع التحديات القائمة، بما يضمن استقرار المنطقة وتنمية الدولة حديثة النشأة.

ثانيا- . النزاع الداخلي وتداعياته الإقليمية: يُعد النزاع الداخلي أحد أهم العوامل التي أثّرت بعمق على توجهات السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان منذ استقلالها في عام ٢٠١١. ولا سيما الحرب الأهلية التي اندلعت في ديسمبر ٢٠١٣ بين الحكومة بقيادة الرئيس(سلفا كير ميارديت) والمعارضة المسلحة بقيادة نائبه السابق (رياك مشار)، إذ لم يكن مجرد صراع داخلي على السلطة، بل تحوّل الخلاف السياسي إلى صراع مسلح له ابعاده الاقليمية(ندا ٢٠١٧، ٣٢) ،فمع اندلاع الصراع في دولة جنوب السودان ازدادت المخاوف من امتداد تداعيات الحرب الى دول الجوار الافريقي، لاسيما ان دولة جنوب السودان تشترك في حدود طولها (٥٤٠٠)كم مع ست دول هي (السودان ، اثيوبيا، اوغندا ،كينيا ، الكونغو الديمقراطية ، افريقيا الوسطى) وهو ما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار فيها ،في ظل تدفق اللاجئين من جنوب السودان اليها ، فضلا عن تأثر حركة التجارة في الاقليم ، فضلا عن بعض المسائل الاخرى التي ترتبط بحسابات خاصة بكل دولة على حدة[٢٧]،لذا لا يخفى على احد حجم تأثير الحرب في جنوب السودان على الدول المجاورة ،ولاسيما على المناطق الحدودية ، وتشمل هذه التداعيات على الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ، والاجتماعية، وتعد التداعيات السياسية من الجوانب المؤثرة على الوضع الإقليمي في عملية اتخاذ المواقف من الصراع الجنوبي من قبل دول المنطقة منفردة او عبر بوابة الاتحاد الافريقي ، او المنظمة الاقليمية(ايغاد) ، التي كانت اكثر تفاعلا مع الصراع وارسلت قوات لحفظ السلام عام ٢٠١٤ وحثت اطراف الصراع على قبول التفاوض بالطرق الدبلوماسية، خوفا من تأثيرات الصراع المسلح على قطاع النفط والاوضاع الانسانية في جنوب السودان وامتداد تداعياته الى دول الجوار[٢٨]،فقد ترأست اثيوبيا فريق الوساطة في اطار منظمة ا(لايغاد)، وذلك انطلاقا من علاقاتها الوثيقة بالحركة الشعبية في جنوب السودان، وعدم رغبتها باندلاع حرب اهليه على حدودها الغربية ، لاسيما في ظل تعقد الاوضاع على حدودها الشرقية مع الصومال فضلا عن رغبتها في خلق محور جديد لتحالفاتها الإقليمية، مما يعزز مكانتها السياسية في المنطقة، **اما على المستوى الاقتصادي** أن استمرار الصراع في جنوب السودان وسيطرة المسلحين على بعض المدن النفطية واتخاذها مسرحا للمواجهات العسكرية من اجل الضغط على حكومة جنوب السودان ، ادى الى توقف بعض محطات انتاج النفط عن العمل و تراجع تصدير النفط عبر ميناء السودان ، مما اثر على موارد الدولة السودانية التي تحصل عليها من رسوم مرور نقل النفط ، فضلا عن تراجع الصادرات النفطية التي تعد مصدر الدخل القومي الرئيسي لجنوب السودان، والذي انعكس على تدهور الحالة الاقتصادية للمواطن الجنوبي بسبب انتشار الفقر والبطالة ، وكل هذه العوامل دفعتهم نحو النزوح الى دول الجوار[٢٩]، إذ بلغ عدد النازحين من جنوب السودان نتيجة النزاعات المسلحة(٢،٣) مليون لاجئ عام ٢٠١٨ ، وبهذا تعد اكبر ازمة للاجئين في القارة الافريقية ، بنسبة (٨٠%) في السودان ودول الجوار الجغرافي ، ويعاني اغلبهم من تفشي الاوبئة والامراض ،مع ضعف الخدمات البيئية الاساسية[٣٠]،اما على المستوى الأمني والعسكري :فان استمرار الصراع في جنوب السودان يمكن أن يؤدي الى انتشار عدوى الحروب الاهلية الى دول الجوار ، وذلك أن تاريخ هذه الدول ، لاسيما في منطقة البحيرات العظمى يظهر سهولة انتشار الحروب الاهلية من دولة الى اخرى ، سواء بحكم التداخل والتشابك الاثني بين مجتمعات هذه الدول

،او بسبب طموحات بعض القادة في توظيف هذه الصراعات من قبل في سبيل تحقيق مكاسب سياسية، لذا فأن استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي في جنوب السودان يُقيد قدرة الدولة على ممارسة دور فاعل في المؤسسات الإقليمية، ويُضعف موقفها التفاوضي في المحافل الدولية[٣١].

ثالثا- الاعتماد الاقتصادي على دول الجوار: من اخطر المشكلات التي واجهتها دولة جنوب السودان بعد عام ٢٠١١ ،بأنها ورثت بنية اقتصادية هشة تعتمد بنسبة (٩٨%) على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ، دون وجود قاعدة انتاجية صناعية او زراعية قوية ، وهذا الوضع جعل اقتصادها مرتبطا الى حد كبير بدول الجوار ،إذ أن دولة جنوب السودان تفتقر الى البنى التحتية المناسبة للتصدير والاستيراد ، فهي دولة حبيسة تفتقر الى المنافذ البحرية ، مما جعلها تعتمد على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية في (السودان ، كينيا) لتصدير المنتجات النفطية واستيراد الاحتياجات(حمادي ٢٠١٦، ٣٧١) ، فهي تعتمد بشكل كلي في تصدير النفط على خطوط الانابيب في السودان على البحر الاحمر، مقابل دفع رسوم نقل النفط الى السودان بمقدار(٣٢) دولار للبرميل الواحد [٣٢]،أن هذا الاعتماد يخلق حالة من التحدي لدولة جنوب السودان في محاولتها الاستقلال الاقتصادي، فأن أي توتر سياسي أو امني مع السودان يمكن أن يوقف صادرات النفط مما يؤدي الى ازمة مالية فورية ، مثل ما حدث عام ٢٠١٢ بعد الهجوم المسلح على الحقول النفطية على الحدود بين الدولتين عندها اوقفت دولة جنوب السودان ضخ النفط لعدة اشهر ثم عادت بعد ذلك الى التصدير من جديد [٣٣]، فضلا عن ذلك تعتمد الاسواق في دولة جنوب السودان على استيراد معظم السلع الغذائية والمنتجات الاستهلاكية من كينيا واوغندا وتشمل (الحبوب ، الخضروات ، الالبان، الوقود ،المنتجات المصنعة) ، فأن أي اضطرابات أمنية على هذه الطرق تؤدي الى نقص البضائع وارتفاع الاسعار داخل جنوب السودان،لذلك فأن الاعتماد الاقتصادي على دول الجوار يجعل من السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان أداة هشّة، قابلة للابتزاز السياسي والاقتصادي من قبل السودان. كما أن غياب شبكة نقل مستقلة تربط جنوب السودان بالموانئ العالمية عبر دول أخرى مثل كينيا وأوغندا، يقيّد خياراتها الجيوسياسية[٣٤] .

رابعا- **التداخلات السياسية والأمنية لدول الجوار:** تتأثر السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان بشكل مباشر بالتداخلات السياسية والأمنية لدول الجوار، لا سيما (أوغندا، إثيوبيا، وكينيا.) ، إذ غالبًا ما تنخرط هذه الدول في الشؤون الداخلية لجنوب السودان إما من خلال الدعم السياسي والعسكري للحركات المسلحة ، أو من خلال ممارسات تؤثر على السيادة الوطنية.

١- **اوغندا :**تؤدي أوغندا دورًا محوريًا في المنطقة الجنوبية الشرقية للقارة الإفريقية، وتؤثر بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان، من خلال الروابط التاريخية والجغرافية بين البلدين. تتميز العلاقات بينهما بالتداخل العميق في المجالات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، التي تضع أوغندا في موقع فاعل وأساسي في المشهد الإقليمي المحيط بدولة جنوب السودان،من الناحية السياسية، تعمل أوغندا على دعم حكومة الرئيس(سفاكيرمارديت) ضد حركات المعارضة المسلحة وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لتعزيز استقرار البلاد، وذلك في إطار سعيها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية و الاستقرار الإقليمي وتوفير بيئة مناسبة لنمو

الشراكات الإقليمية والدولية. ولاسيما أن دولة جنوب تعد مجالا حيويا مهما لأوغندا ،للحصول على الثروة النفطية وأن جنوب السودان مركز مهم لتصريف المنتجات الاوغندية[٣٥] ،وعلى الصعيد الأمني، ساهمت أوغندا بشكل فعال في جهود حفظ السلام وإرساء الأمن في جنوب السودان ، من خلال ارسال قواتها العسكرية نظراً لوجود اتفاقيات للتعاون الدفاعي بين الدولتين، تجيز التدخل العسكري عند الاقتضاء فضلا عن قطع الطريق امام عودة المسلحين من حركة (جيش الرب) للمقاومة ، الى قواعدهم الخلفية في جنوب السودان [٣٦] .

٢- **-اثيوبيا :** تُعد من أهم دول الجوار الافريقي التي تؤثر بشكل مباشر على سياسات جنوب السودان، نظراً لموقعها الجغرافي والعلاقات التاريخية بين البلدين، إذ تعتمد جنوب السودان على إثيوبيا في معالجة القضايا الاقليمية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية والامنية و المساعدات الإنسانية ، نظراً لكون إثيوبيا أحد الشركاء الرئيسيين في منظمة (الايغاد)، وتمتلك نفوذاً قادراً على التأثير في التوجهات السياسية ، وتؤدي إثيوبيا دوراً في دعم استقرار الجنوب من خلال مبادرات السلام والتوسط مع الحركات المسلحة، وهو ما يوضح قدرة إثيوبيا على التأثير في مواقف الحكومة الجنوبية، في ظل التحديات الأمنية والصراعات الداخلية التي تمر بها البلاد[٣٧]

٣- **كينيا** : تعد من الدول الإقليمية المؤثرة في منطقة شرق أفريقيا، وتُؤدي دوراً محورياً في تشكيل السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان. تشترك دولة جنوب السودان مع كينيا في العلاقات التاريخية والاستراتيجية التي تمتاز بالتعاون الاقتصادي، والسياسي، والأمني المتبادل[٣٨]، فعلى **الصعيد السياسي**، تتشارك الحكومتان في مساعٍ لتعزيز الحوار وإرساء أطر التفاهم حول مختلف القضايا الإقليمية، مع الحرص على دعم استقرار جنوب السودان وضرورة منع تصاعد النزاعات داخلياً وخارجياً. أمَّا على **المستوى الأمني**، فتعمل الدولتان على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الافريقي، ووقف تجارة الأسلحة غير المشروعة، وتعزيز حضور القوات الأفريقية في جنوب السودان للحفاظ على السلام[٣٩] ،كما أن التعاون مع كينيا يشمل دعم جهود بناء القدرات الحكومية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، لما لذلك من دور حاسم في محاربة الجماعات المسلحة والمتطرفة. اما **على المستوى الاقتصادي** فقد كان هناك تعاون في مجال التجارة والنفط ،إذ تعد دولة جنوب السودان سوقا لتصريف المنتجات الكينية ،فضلا عن انشاء كينيا لخط انابيب يرتبط مع ميناء (ممباسا) لتصدير نفط جنوب السودان ، كما تُعدّ المبادرات التعليمية والصحية من السبل التي عززت العلاقات بين الجانبين ولكن بالرغم من ذلك تواجه العلاقات بين الدولتين تحديات متعددة ترتبط بالمصالح الاقتصادية، والأمن، والنفوذ السياسي؛ إذ يسعى كل طرف لتعزيز مصالحه الإقليمية في ظل بيئة مليئة بالتوازنات والتنافسات المحلية والإقليمية، ولاسيما أن كينيا تعد من الدول المرشحة لتكون مقراً للقيادة العسكرية (افريكوم) التي تنوي الولايات المتحدة الامريكية وضعها في القارة الافريقية، فهي قاعدة مهمة لحماية المصالح الامريكية في المنطقة [٤٠] .

المطلب الثاني :التحديات الدولية التي تؤثر على السياسة الخارجية لدولة جنوب السودان

اولا- التنافس بين القوى الكبرى : تمثل دولة جنوب السودان نقطة تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وبعض الدول الاوروبية وروسيا ، فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يحظى جنوب السودان بأهمية خاصة من الناحية الجيو استراتيجية ، نظراً لإمكانياتها الاقتصادية وفي مقدمتها النفط والمعادن ، إذ أن معظم شركات النفط والتعدين الامريكية ترغب في الوصول الى الثروة النفطية والمعدنية في

جنوب السودان، كما أن دولة جنوب السودان من وجهة نظرها تعد قاعدة مثالية لمحاربة الارهاب في منطقة شرق افريقيا ، لاسيما بعد انشاء القيادة العسكرية لأفريقيا "أفريكوم" ، فضلا عن ذلك تمثل دولة جنوب السودان خط الدفاع الاول ضد انتشار الاسلام في دول شرق افريقيا ولاسيما (كينيا، اثيوبيا، اوغندا) وخط الشروع للحركات التبشيرية في اواسط الاقليات الاسلامية[٤١]،وأنّ سعي الولايات المتحدة الامريكية إلى تكريس انفصال الجنوب يندرج ضمن المخطط الأمريكي لربط الجنوب مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوي يضم الجنوب إلى جانب (أوغندا، اثيوبيا، ارتيريا، الكونغو الديمقراطية) مما يسهل عليها التحكم في منطقة حوض النيل وإخضاع دوله لسياستها، فضلاً عن أن قيام دولة جديدة في الجنوب وإغراقها بالأسلحة والتكنولوجيا سوف يجعل منها بمثابة (إسرائيل أفريقية) في المنطقة، وهو ما يصب في خدمة المصالح الأمريكية بالدرجة الاولى، لذلك تدخلت في الحرب الاهلية (٢٠١٣-٢٠١٨) في جنوب السودان ، من خلال الدعوة للمفاوضات واحلال السلام ، كما مارست ضغطا على الجانبين للقبول باتفاق السلام عام ٢٠١٨، إذ تحرص واشنطن على اقامة علاقات متوازنة مع حكومة جنوب السودان ، بما يضمن النجاح لمشروعها ، ويسهم في ازاحة الاستثمارات الصينية في قطاع النفط فيها لكي تحل محلها[٤٢]

اما الصين فتعد دولة جنوب السودان من اكثر الدول الافريقية اهمية بالنسبة للصين ، أذ اقامت الصين مع دولة جنوب السودان علاقات دبلوماسية بعد الانفصال ، فهي الشريك التجاري الاول في جنوب السودان والمستثمر الاكبر في قطاع النفط، إذ تؤمن (٥%) على الاقل من وارداتها النفطية من جنوب السودان، في حين يمثل وجود الشركات الصينية في المنطقة تحديا اقتصاديا لنظيرتها الامريكية التي تبدو مهتمة بفرص الاستثمار في هذه الدولة البكر ، في قطاعات الزراعة ، والمعادن ،والثروة الغابية وغيرها ، ولاسيما أن حكومة السودان قبل الانفصال، ابرمت مع الصين عقودا طويلة الاجل قطعت عليها الطريق الى قطاع النفط الحيوي في الجنوب، أن التحدي الاكبر الذي تواجهه دولة جنوب السودان مع الصين هو التدخل الامريكي والضغط على حكومة دولة جنوب السودان على منح الاستثمارات النفطية للشركات الامريكية للاستثمار في الحقول النفطية في دولة جنوب السودان وسحب التراخيص من الشركات الصينية ، مما قد يؤدي الى انعكاس هذا الصراع بين الشركات الامريكية والصينية على طبيعة العلاقات بين السودان وجنوب السودان[٤٣]، كما أن لبريطانيا مصالحها الاقتصادية في دولة جنوب السودان ، بحكم كونها القوة الاستعمارية السابقة في السودان ، تتحرك كل هذه الاطراف ومعها شركاؤها الاقليميون لاحتواء الاوضاع في جنوب السودان حتى لا تخرج عن نطاق السيطر[٤٤]، اما روسيا فعادت كدولة ناشطة في القارة الافريقية ، إذ بعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، شهدت العلاقات بين موسكو وجوبا تعاوناً فاعلاً في المجال السياسي والاقتصادي، الذي تمثل في دخول الاستثمارات الروسية إلى الجنوب في مجالات التنقيب عن النفط واستخراجه، والطاقة الكهربائية، والبنية التحتية، وتأهيل الكوادر، كما قامت جنوب السودان بشراء (١٠) طائرات هليكوبتر روسية من طراز (أم أي ١٧) أنتجتها مصانع كازان الروسية [٤٥]،وتنطلق السياسة الخارجية الروسية هذه من قاعدة رئيسة تحاول من خلالها وقف انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي، وذلك عبر الحد من سياسة

التدخل الدولي في شؤون الدول وذلك باستعمال آليات وأدوات الشرعية الدولية التي تستند إليها القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، لإضفاء الشرعية على ممارساتهم التي لا تخلوا من ترتيبات متعلقة بفرض نفوذها وتحقيق مصالحها و ضرب القوى المعادية لها، كما تخشى روسيا الاتحادية على قوتها الاقتصادية الفاعلة من محاولات تقويضها عبر انتقادات متعددة لملفات الحرية وحقوق الإنسان وطبيعة نموذجها السياسي والاقتصادي [٤٦]"لذلك تؤثر هذه القوى الكبرى على خيارات الحكومة من خلال استراتيجياتها ومصالحها الاقتصادية والأمنية، مما يحد من استقلالية قرار حكومة الجنوب ويعزز اعتمادها على الدعم الخارجي. وهناك توازن دقيق بين محاولة جنوب السودان الحفاظ على علاقات جيدة مع هذه القوى، والاستفادة من دعمها دون الانحياز بشكل كامل، لتحقيق مصالحها الوطنية.

ثانيا- الدعم الدولي :تعتمد جنوب السودان بشكل كبير على المساعدات الدولية من الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ،والاتحاد الاوروبي وغيرها ، تؤدي الامم المتحدة دورا كبيرا في تقديم المساعدات الانسانية وحفظ السلام في جنوب السودان عبر بعثة الامم (UNMISS)،اما الولايات المتحدة الامريكية فأن جنوب السودان كان من بين اكبر الدول الافريقية المستفيدة من المساعدات الأمنية التي تمولها وزارة الخارجية الامريكية ،إذ عملت الولايات المتحدة الامريكية على اصلاح المؤسسة الأمنية في جنوب السودان ، وبلغت المساعدات لهذا الغرض اكثر من (٣٠٠) مليون دولار منذ العام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٤ ، وكان التركيز ينصب على تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوة متمردة الى جيش محترف قادر على المساهمة في السلام والامن الداخلي والاقليمي عن طريق التدريب الفني وتقديم المشورة والمعدات العسكرية) [٤٧]"ما الصين فقدمت الى دولة جنوب السودان بنحو (٤٩) مليون دولار منذ اندلاع الصراع في ٢٠١٣ ،و تعهدت بتقديم مساعدات طبية بمقدار (٣٣) مليون دولار لتحسين قطاع الصحة عام ٢٠١٧ ،كما منحت في عام ٢٠١٨ مليون ونصف مليون دولار للجنوب مخصصة لجهود مكافحة فيروس (إيبولا) ،ولكن هذه المساعدات كانت مشروطة بتحقيق تقدم في مجال حقوق الانسان والديمقراطية ، فضلا عن ذلك أن الاعتماد الكبير على المساعدات الانسانية والاقتصادية يضعف من استقلالية القرار الخارجي ،إذ غالبا ما تضطر الدولة للاستجابة لشروط المانحين والمنظمات الدولية [٤٨].

ثالثا- العقوبات الدولية: تعد العقوبات الدولية التي فرضت على دولة جنوب السودان من ابرز التحديات التي تواجه سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية ، فهي انعكاس مباشر للصراع الداخلي وانتهاكات حقوق الانسان ، إذ بعد اندلاع الصراع المسلح في جنوب السودان عام ٢٠١٣، فرض مجلس الامن الدولي التابع الى الامم المتحدة ووفق قراره رقم (٢٢٠٦) لعام ٢٠١٥ حظرا لتوريد الاسلحة الى دولة جنوب السودان ، وذلك باتخاذ جميع الدول الاعضاء التدابير اللازمة لمنع توريد او بيع او النقل المباشر او غير المباشر للأسلحة الى اراضي جنوب السودان ، بما في ذلك الى حكومة جنوب السودان او الجيش الشعبي لتحرير السودان من او عبر اراضي الدولة العضو او من قبل رعاياها ، ومدد مجلس الأمن حظر السلاح على جنوب السودان الى عام ٢٠٢٢ وذلك بسب استمرار الحرب الاهلية ، فضلا عن حظر تجميد الاصول

الاموال الاقتصادية وحظر السفر الى دولة جنوب السودان وأن هذه العقوبات خلقت حالة من العزلة الدبلوماسية في الانفتاح على المجتمع الدولي، فضلا عن دفع دولة جنوب السودان للبحث عن شركاء بديلين مثل الصين وروسيا والهند ،فقدمت الصين صفقات من الاسلحة فيعام ٢٠١٤ الى حكومة جنوب السودان ، وقدمت دعما لوجستيا لمفوضية مراقبة وتقييم السلام في جنوب السودان(٤٩)

ثالثا–ضعف القدرة التفاوضية والدبلوماسية: أن دولة جنوب السودان بوصفها دولة ناشئة حديثة العهد بالاستقلال ، فهي تعاني من محدودية القدرات التفاوضية والخبرات الدبلوماسية، مما يحد من فاعليتها في المحافل الدولية ، فضلا عن ضعف المؤسسات الخارجية يحد من قدرتها على صياغة مواقف متماسكة او الدفاع عن مصالحها في ظل الضغوط الدولية .

الخاتمة :

إن دراسة المحددات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية لدولة جنوب السودان تكشف بوضوح أن هذه الدولة الفتية ما تزال في طور بناء وتثبيت هويتها السياسية والدبلوماسية في بيئة معقدة إقليمياً ودولياً. فمنذ إعلان الاستقلال عام ٢٠١١، وجنوب السودان تسعى جاهدة لترسيخ موقعها في النظامين الإقليمي والدولي، إلا أن هذا المسار ظل محفوفاً بالتحديات، نتيجة التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤطر سلوكها السياسي الخارجي وتؤثر في توجهاتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، فعلى الصعيد الإقليمي، يتضح أن علاقات دولة جنوب السودان مع محيطها الجغرافي تشكل إحدى أبرز المحددات لسياستها الخارجية. فالعلاقات المتشابكة مع السودان، وما يرافقها من ملفات معقدة مثل ترسيم الحدود، وتوزيع عائدات النفط، وأوضاع المناطق الحدودية المتنازع عليها مثل "أبيي"، تمثل محوراً دائماً في حسابات السياسة الخارجية، كما أن علاقات جوبا مع كلٍّ من أوغندا وكينيا وإثيوبيا تنطوي على بعدين متداخلين: بعد أمني يتمثل في تأمين الحدود ومنع تسلل الجماعات المسلحة، وبعد اقتصادي يرتبط بالتجارة العابرة والمشاريع الإقليمية للبنى التحتية ،أما على المستوى الدولي، فقد وجدت دولة جنوب السودان نفسها منذ نشأتها في دائرة النفوذ والتأثير العالمي، بفعل عوامل المساعدات الإنسانية والتنموية، واستثمارات النفط، والاهتمام الجيوسياسي للدول الكبرى. إذ تعتمد جوبا بدرجة كبيرة على الدعم المالي والفني من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما يجعل من هذه الجهات أدوات ضغط غير مباشرة في توجيه السياسة الخارجية للدولة. كما أن العلاقات مع القوى الدولية ، ولا سيما (الصين والولايات المتحدة الامريكية) تتسم بالتوازن الحذر بين جذب الاستثمارات وحماية السيادة الوطنية، وبين تلبية المطالب الدولية المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان،. ويمثل النفط العامل الأبرز في هذا السياق، إذ يشكل المورد الاقتصادي الرئيسي الذي يربط جنوب السودان بالسوق الدولية، لكنه في الوقت نفسه يشكل أداة ضغط من قبل الأطراف الخارجية، لاسيما عندما تتأزم الأوضاع الأمنية أو تتعطل خطوط التصدير عبر السودان، إن التفاعل بين المحددات الإقليمية والدولية يُنتج واقعاً معقداً يجعل السياسة الخارجية لجنوب السودان محكومة بالتوازنات الدقيقة. فهي مطالبة

من جهة بالحفاظ على علاقات ودّية مع الجوار الإقليمي لتأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية، ومن جهة أخرى بضرورة بناء صورة إيجابية في الساحة الدولية لجذب الدعم والاستثمارات وتجنب العقوبات، ويضاف إلى ذلك أن استمرار الأزمات الداخلية سواء الصراعات القبلية أو الانقسامات السياسية يحد من قدرة صانعي القرار على انتهاج سياسة خارجية مستقلة وفاعلة، ويجعل من الأولويات الأمنية والسياسية الداخلية عاملاً محدداً لتوجهات الدولة الخارجية

الهوامش

(١) احمد النعيمي، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٤

(٢) سالم مطر عبد الله ، الرغبات والمحددات في صناعة السياسة الخارجية العراقية من منظور توازن المصالح ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢، ٢٠٢٣ ،ص١٦٧

(٣) ايمن شبانه ، الحرب الاهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان ، مجلة دفاتر المتوسط ، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب السودان ، الجزائر ، العدد ٥ .، ٢٠١٦، ص٤٧

(٤) صونيه مسعودي ومولود مسلم ، أثر الصراع السياسي على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان" ،مجلة القانون والمجتمع ، مختبر القانون والمجتمع ، جامعة أدرار ، الجزائر، المجلد (١٠) ، العدد(١) ، ٢٠٢٢ ، ص٢٧٨.

(٥) عدنان عبد الله حمادي ، الابعاد الجيبولتيكية لانفصال جنوب السودان والمشكلات الاقليمية والدولية دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة سر من رآى ،جامعة سامراء، العدد ٤٥. ، ٢٠١٦ ، ص٣٧١

(٦)،ضفاف كامل كاظم ، دولة جنوب السودان التحديات والفرص "مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد ١٧، ٢٠١٩، ص٢٥٧ .

(٧) عبده مختار موسى .. مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص٩٠

(٨) سهام ابراهيم وسامية صالحي، لصراع الداخلي في جمهورية جنوب السودان فرص السلام وقيود الحرب الاهلية ٢٠١٣-٢٠٢٠ ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، المجلد ٨، العدد٢.، ٢٠٢٠، ٢٢.

(٩) صونيه مسعودي ومولود مسلم. "أثر الصراع السياسي على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان" ،مجلة القانون والمجتمع ، مختبر القانون والمجتمع ، جامعة أدرار ، الجزائر، المجلد (١٠) ، العدد(١)، ٢٠٢٢ ،ص ٢٨٠

(١٠) ظاهر عبد الزهرة و عبد الأمير هادي السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٣٠٠٢، مجلة كلية العلوم الانسانية ، جامعة ذي قار المجلد ٩، العدد ١.، ٢٠١٩ ، ص٩٤٥

(١١)سيف حمزة لفته، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للدراسات ، العدد ٤٢ – السنة الحادية عشرة ـ صيف ٢٠٢٢،ص٢٠٢

(١٢) سفين جلال ومحمد ظاهر كوخا.، المقومات الجيوبولتيكية لدولة جنوب السودان"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، كلية التربية، جامعة كركوك، العدد ٢.، ٢٠١٢ ، ص٤

(١٣) نضال عبد العزيز ، الصراع في جنوب السودان واثره على دول الجوار (٢٠١٣- ٢٠١٥) ، ،مجلة الراصد ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم ، السودان ، العدد ١٧.، ٢١٦ ، ص٢٣

(١٤) عدنان عبد الله حمادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٥

(١٥) امل فاروق ابراهيم ، الاتحاد الافريقي ودوره في حل المشكلات السودانية –دارفور انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص١٠

(١٦) منى حسين عبيد .، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجا)"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٤.، ٢٠٠٧، ص٤٩.

(١٧) مصطفى ابراهيم. سلمان ،لسياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون ،جامعة الكوفة ، العدد ٤٥.، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٠ .

(١٨) عدنان عبد الله حمادي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

(١٩) مصطفى ابراهيم سلمان، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٩.

(٢٠) نورا اسامه ،حسابات الدولة الجديدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان" مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٨٥.، ٢٠١١ ، ص١٢٠

(٢١) صلاح الدين .باحريز " الحروب الاهلية والدولة الفاشلة دراسة جالة دولة جنوب السودان" ، رسالة ماجستير، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، ٢٠٢٢ ، ص ٣٤٦.

(٢٢) صونيه . مسعودي .، "اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (٢٠٠٥–٢٠١٩)" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر . ، ٢٠٢٢، ص٣٣٧ .

(٢٣) ،صداح احمد الحباشنة ، . لعلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان" ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الاردنية . العدد ١، ٢٠١٣ ، ص ١٦

(٢٤) اماني الطويل ، مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر ، ٢٠١١ ، ص٢ .

(٢٥) تغريد رامز هاشم ، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان : دراسة في الجغرافيا السياسية" ،مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، العدد ١٨، ٢٠١٣، ص١٨٩ .

(٢٦) ابراهيم ناجي. "مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه :دراسة في الجغرافية السياسية" ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٦ ، ٢٠١٤ ، ص٨٣ .

(٢٧) صونيه . مسعودي .، "اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (٢٠٠٥–٢٠١٩)، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧.

(٢٨)ايمن شبانه ، الحرب الاهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، مصدر سبق ذكره ،ص٥٧.

(٢٩) نضال عبد العزيز ، مصدرسبق ذكره ، ص٣٨

(٣٠) ضفاف كامل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٢.

(٣١)صونيه . مسعودي .، "اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (٢٠٠٥–٢٠١٩)، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧

(٣٢)ريم محمد موسى ، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان وامكانية تحقيق التكامل" ، *معهد البحوث والدراسات الافريقية* ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢، ص٣ .

(٣٣) انتصار معاني علي ، دولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠١٥ ،ص١٥٩.

(٣٤) نضال عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره ، ٣٢ .

(٣٥) عدنان عبد الله حمادي ، مصدر سبق ذكره ص٣٣٦

(٣٦) ايمن شبانه، مواقف الاطراف الاقليمية حال انفصال جنوب السودان" ، اوراق الشرق الاوسط ، **المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط** ،القاهرة ، العدد ٥١، ٢٠١١ .ص٥٦ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص٥٧ .

([٣٨]) لوك اوبالا، "فرص العلاقات بين كينيا وجنوب السودان ليست على حساب الخرطوم"، ترجمة الحاج ولد ابراهيم، ***مركز الجزيرة للدراسات***، الدوحة –قطر، ٢٠١٢ , ص٦

([٣٩]) ابراهيم النور ، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الاقليمية والدولية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٢ ، ص٥٩

([٤٠]) محمد الفاتح، ."دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب"، *مركز دراسات المجتمع*، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢، ص٩.

([٤١]) سليم كاطع .علي . "تطورات السياسة الامريكية تجاه السودان: الابعاد والنتائج"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٩١،، ٢٠١١ ، ص١٤

([٤٢]) عبد مختار موسى ، . دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم، بيروت. ، ٢٠٠٩، ص٧٦ .

([٤٣]) نورا اسامه ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢ .

([٤٤]) وحدة التحليل ، الصراع في جنوب السودان خلفياته وتداعياته المحتملة "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، ٢٠١٤، ص٦ .

([٤٥]) نورا اسامه ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢ .

([٤٦]) خليل ، صلاح .٢٠١٤ ."ابعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، ٦/٤/ ٢٠١٤، على الموقع الالكتروني: https://www.sudaress.com/sudanile/688

([٤٧]) مصطفى سلمان الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٢

([٤٨]) فاطمة الزهراء احمد ، "آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق" ، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٢١ ، ص٣٠٦ .

([٤٩])سعيد اسماعيل ندا ، "الصراع في جنوب السودان : مستقبل التسوية "،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة قطر ،٢٠١٧ ، ص١٨

المصادر:

١- احمد النعيمي، السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٤

٢- سالم مطر عبد الله ، الرغبات والمحددات في صناعة السياسة الخارجية العراقية من منظور توازن المصالح ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢، ٢٠٢٣ ،ص١٦٧

٣- ايمن شبانه ، الحرب الاهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان ، مجلة دفاتر المتوسط ، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب السودان ، الجزائر ، العدد ٥ .، ٢٠١٦، ص٤٧

٤- صونيه مسعودي ومولود مسلم ، أثر الصراع السياسي على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان" ،مجلة القانون والمجتمع ، مختبر القانون والمجتمع ، جامعة أدرار ، الجزائر، المجلد (١٠) ، العدد(١) ، ٢٠٢٢ ، ص٢٧٨.

٥- عدنان عبد الله حمادي ، الابعاد الجيبولتيكية لانفصال جنوب السودان والمشكلات الاقليمية والدولية دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة سر من رآى ،جامعة سامراء، العدد ٤٥. ، ٢٠١٦ ، ص٣٧١

٦- ضفاف كامل كاظم ، دولة جنوب السودان التحديات والفرص "مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، العدد ١٧، ٢٠١٩، ص٢٥٧

٧- عبده مختار موسى .. مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص٩٠

٨- سهام ابراهيم وسامية صالحي، لصراع الداخلي في جمهورية جنوب السودان فرص السلام وقيود الحرب الاهلية ٢٠١٣-٢٠٢٠ ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، المجلد ٨، العدد٢.، ٢٠٢٠ ،٢٢.

٩- صونيه مسعودي ومولود مسلم. "أثر الصراع السياسي على عملية بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان" ،مجلة القانون والمجتمع ، مختبر القانون والمجتمع ، جامعة أدرار ، الجزائر، المجلد (١٠) ، العدد(١)، ٢٠٢٢ ،ص ٢٨٠

١٠- ظاهر عبد الزهرة و عبد الأمير هادي السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٢٠٠٢، مجلة كلية العلوم الانسانية ، جامعة ذي قار المجلد ٩، العدد ١.، ٢٠١٩ ، ص٩٤٥

١١- سيف حمزة لفته، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للدراسات ، العدد ٤٢ - السنة الحادية عشرة ـ صيف ٢٠٢٢ ،ص٢٠٢

١٢- سفين جلال ومحمد ظاهر كوخا.، المقومات الجيوبولتيكية لدولة جنوب السودان"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، كلية التربية، جامعة كركوك، العدد ٢.، ٢٠١٢ ، ص٤

١٣- نضال عبد العزيز ، الصراع في جنوب السودان واثره على دول الجوار (٢٠١٣- ٢٠١٥) ، ،مجلة الراصد ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم ، السودان ، العدد ١٧.، ٢١٦ ، ص٢٣

١٤- امل فاروق ابراهيم ، الاتحاد الافريقي ودوره في حل المشكلات السودانية -دارفور انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص١٠

١٥- منى حسين عبيد .، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجا)"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٤.، ٢٠٠٧، ص٤٩.

١٦- مصطفى ابراهيم. سلمان ،لسياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون ،جامعة الكوفة ، العدد ٤٥.، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥٠ .

١٧- نورا اسامه ،حسابات الدولة الجديدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان" مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٨٥.، ٢٠١١ ، ص١٢٠

١٨- صلاح الدين .باحريز " الحروب الاهلية والدولة الفاشلة دراسة جالة دولة جنوب السودان" ، رسالة ماجستير، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، ٢٠٢٢ ، ص ٣٤٦.

١٩- صونيه . مسعودي .، "اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان (٢٠٠٥-٢٠١٩)" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر . ، ٢٠٢٢، ص٣٣٧

٢٠- صداح احمد الحباشنة ، . لعلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان" ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الاردنية ـ العدد ١، ٢٠١٣ ، ص ١٦

٢١- اماني الطويل ، مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر ، ٢٠١١ ، ص٢

٢٢- تغريد رامز هاشم ، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان : دراسة في الجغرافيا السياسية" ،مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، العدد ١٨، ٢٠١٣، ص١٨٩

٢٣- ابراهيم ناجي. "مشكلة أبيي بين شمال السودان وجنوبه :دراسة في الجغرافية السياسية" ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العدد ١٦ ، ٢٠١٤ ، ص٨٣
٢٤- ريم محمد موسى ، ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان وامكانية تحقيق التكامل" ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢، ص٣
٢٥- انتصار معاني علي ، دولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠١٥ ،ص١٥٩.
٢٦- ايمن شبانه، مواقف الاطراف الاقليمية حال انفصال جنوب السودان" ، اوراق الشرق الاوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ، العدد ٥١، ٢٠١١ .ص٥٦
٢٧- لوك اوبالا، "فرص العلاقات بين كينيا وجنوب السودان ليست على حساب الخرطوم"، ترجمة الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة –قطر، ٢٠١٢ , ص٦
٢٨- ابراهيم النور ، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الاقليمية والدولية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٢ ، ص٥٩
٢٩- محمد الفاتح، ."دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب"، مركز دراسات المجتمع، جامعة الخرطوم، ٢٠١٢، ص٩.
٣٠- سليم كاطع .علي . "تطورات السياسة الامريكية تجاه السودان: الابعاد والنتائج"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٩١،، ٢٠١١ ، ص١٤
٣١- عبد مختار موسى ، . دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم، بيروت. ، ٢٠٠٩، ص٧٦ .
٣٢- خليل ، صلاح .٢٠١٤ ."ابعاد المواقف الدولية من الصراع في جنوب السودان"، ٤/٦/ ٢٠١٤، على الموقع الالكتروني: https://www.sudaress.com/sudanile/688
٣٣- فاطمة الزهراء احمد ، "آليات التواجد الصيني في القارة الافريقية بين الفعالية والاخفاق" ، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ،. ٢٠٢١ ، ص٣٠٦
٣٤- سعيد اسماعيل ندا ، "الصراع في جنوب السودان : مستقبل التسوية "،مركز حرمون للدراسات المعاصرة الدوحة قطر ،٢٠١٧ ، ص١٨